مشروع تعزيز المشاركة المواطنة لحماية البيئة بمرتيل

تقرير عن المائدة المستديرة حول موضوع مشاركة المجتمع المدني في تتبع السياسات العمومية الخاصة بالبيئة

شارك منتدى جمعيات مرتيل في المائدة المستديرة التي نظمها برنامج مشاركة مواطنة حول موضوع مشاركة المجتمع المدني في تتبع السياسات العمومية الخاصة بالبيئة وذلك يوم الخميس 9 يوليوز 2020 عبر وسائل التواصل الرقمي، وقد عرف اللقاء حضور حوالي 50 من ممثلي وممثلات جمعيات من الجهات الأربع المتدخلة في برنامج مشاركة مواطنة الحاملة لمشاريع بيئية وجمعيات صديقة، وقد سيرت اللقاء السيدة هاجر تليجاني خبيرة في التنمية المستدامة ورئيسة قطب البيئة لبرنامج مشاركة مواطنة بالمغرب.

تدخل في البداية السيد رشيد الدردابي عن مركز فضاءات الشمال للتنمية والشراكة في موضوع "الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية" الذي استهل مداخلته بالقول إننا نعيش أزمة المشاركة بالرغم من كثرة الآليات والقوانين، كذلك التنمية المستدامة التي تعرف تخمة على مستوى الخطاب والقوانين لكن يبقى التفعيل والممارسة ضعيفين جدا. وتطرق بعد ذلك إلى المحاور الأساسية في مداخلته: الالتزامات الدولية للمغرب المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، الإطار القانوني والمؤسساتي للبيئة والتنمية المستدامة بالمغرب قبل دستور 2011 وبعدها، الإطار القانوني والمؤسساتي لتفعيل المشاركة المواطنة في المجال البيئي على الصعيد المحلي. وفي الختام قدم مجموعة من التوصيات من أجل تعزيز المشاركة المواطنة وإدماج فعلي للبعد البيئي في برامج التنمية وذلك من خلال العمل على استثمار القوانين الحالية والترافع القانوني والمؤسساتي والضغط من أجل تنزيل فعلي وميداني للاتفاقيات الدولية وضمان الالتقائية بين السياسات العمومية والترابية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة لتحقيق الفعالية.

بعد ذلك تطرقت السيدة هاجر الخمليشي عن مرصد حماية البيئة والمآثر التاريخية بطنجة في مداخلتها إلى الممارسات الفضلى في تتبع السياسات العمومية حيث تطرقت في البداية إلى تحديد مفهوم الترافع واستراتيجية الترافع عبر ستة خطوات: تحديد الأهداف المراد تحقيقها والنتائج المتوقعة، جمع وتحليل المعلومات، تحديد المستهدفين، إنشاء التحالف وتعبئة الدعم، صياغة خطاب المرافعة وتقديم الحجج، التتبع والتقييم. تم قدمت نموذجين لحملات ترافعية الأولى من أجل حماية محمية غابة السلوقية من التعمير والثانية ضد إنشاء موقف سيارات في حدائق المندوبية وقد كللت هتين الحملتين بالنجاح وذلك بفضل تكتل كافة القوى من جمعيات وأحزاب ومنتخبين ومواصلة الضغط بشتى الوسائل الإعلامية والاحتجاجية (عرائض، وقفات، اعتصام.)

المداخلة الثالثة تطرق فيها السيد عبد المالك أصريح ، باحث في السياسات العمومية ومهتم بالديمقراطية التشاركية، لموضوع الديمقراطية التشاركية رافعة لبناء سياسات ترابية مدمجة للبعد البيئي، والذي أكد فيه على أهمية راهنية الموضوع وسؤال البيئة في بعده الشامل، وما تمويل 42 مبادرة جمعوية مدنية في مجال البيئة في إطار برنامج مشاركة مواطنة إلا دليل على ذلك، ثم قدم ورقة تساءل فيها أولا حول ماهية الديمقراطية التشاركية، ثم تعرض لخصائص وتحديات السياسات العمومية الموجهة للبيئة، مستفسرا هل الآليات التشاركية المحلية تتيح اليوم إمكانية التأثير لإدماج بعد البيئة بطريقة علمية ممنهجة عرضانية تحفظ حقنا في بيئة سليمة وحياة أفضل، وطرح السيد عبد المالك أصريح سؤالا حول المنظومة القانونية والمؤسساتية خاصة في بعدها المحلي هل هي ميسرة لفعل تشاركي يلعب فيه الفاعل المدني دورا أساسيا يعطينا مخرجا لسياسات ترابية تراعي بعد البيئة وخلص في النهاية للإجابة على هذا السؤال أن هناك فرقا بين الهندسة الدستورية التي تضع خيار المشاركة في الفصل الأول من الدستور وهي مسألة قوية جدا، أما المستوى المتعلق بالقوانين والقوانين التنظيمية فهناك تراجع إلى حد ما في إتاحة فرص الاشتغال بالنسبة لهذه الآليات حيث يصعب أحيانا استعمالها بسلاسة خصوصا بالنظر للإمكانيات المتواضعة التي يتوفر عليها المجتمع المدني،

المداخلة الرابعة عرض فيها السيد جواد الديوري رئيس منتدى جمعيات مرتيل تجربة المنتدى بخصوص المرافعة من أجل إحداث الهيئة الاستشارية لحماية البيئة بمرتيل المدعمة من طرف جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب. فأكد في البداية على محدودية تفعيل السياسات العمومية والآليات المسطرة في القانون لذلك يبقى المبادر الأساسي للتغيير هو المجتمع المدني، ثم قدم منهجية الترافع في تجربة المنتدى في ما يلي:

عناصر الترافع

وجود قضية أو وضعية سلبية تستدعي إيجاد حل عاجل: تدهور البيئة بمرتيل

البرهنة والإقناع: تشخيص بيئي ميداني علمي

تحديد طبيعة التغيير المطلوب: التأثير في تدبير الشأن العام المحلي للحد من تدهور البيئة

الوسيلة: إحداث الهيئة الاستشارية لحماية البيئة

السند القانوني: الدستور، قانون البيئة، القانون التنظيمي للجماعات، برنامج العمل الجماعي

المحطات الأساسية

هذه الحملة بدأت في 15 شتنبر وانتهت في 15 فبراير عرفت المحطات الأساسية التالية: ورشة حول الترافع لفائدة جمعيات محلية تم فيها تقديم مشروع المرافعة، إصدار تشخيص بيئي لمرتيل أنجزه طالب باحث في سلك الدكتوراه وهو الأول من نوعه بالمدينة، ندوة عمومية حول الحكامة البيئية، إصدار كراس أشغال الندوة، ورشة في موضوع هيكلة الهيئة، مراسلات لرئاسة المجلس والمنتخبين، عرض المشروع على لجنة

التعاون والشراكة للجماعة في جلسة خاصة، وأخيرا توجت الحملة بمصادقة المجلس في دورة 7 فبراير بالإجماع على إحداث الهيئة.

المناقشة

السيد محمد بنعطا تطرق إلى عدم الالتزام بالقوانين المؤطرة للبيئة من طرف مؤسسات الدولة وركز على دور الشباب في الضغط على صانعي القرار،

السيد شكيب تساءل بدوره عن مدى رغبة المؤسسات للتعاون مع المجتمع المدني باعتباره فاعلا أساسيا في اتخاذ القرار العمومي استنادا إلى دستور 2011،

السيد رشيد الشهيبي أكد على وجود ترسانة قانونية مهمة، لكنها لا تطبق في أرض الواقع وتطرق إلى تجربة التنسيقية المحلية لنظافة واد مرتيل ومحيطه في السنتين الأخيرتين حيث تم اعتماد آلية صياغة العرائض من أجل إدراج مشكل تلوث الذراع الميت فبعد أن استوفت العريضة الشروط الشكلية تم إدراج النقطة في دورة المجلس في فبراير 2019 إلا أن الخلاصات والتوصيات لم يتم تطبيقها إلى الآن، كما ذكر بالزيارات الميدانية ومعاينة الخروقات التي تتحمل مسؤوليتها شركة أمانديس المفوض لها تدبير قطاع التطهير، وأمام تنكر الشركة وعجز السلطات والجماعة الترابية لتفعيل القانون لجأنا إلى القضاء بتقديم شكاية ضد هذه الشركة بسبب تعمدها تفريغ المياه العادمة بدون معالجتها وهذه الشكاية لازالت في أدراج المحاكم، نقطة أخرى تهم التدهور والإتلاف الذي تعاني منه غابة لاميدا في علاقة مع مافيا العقار التي تجهز على الأخضر واليابس

السيد محمد عباد قال إن الموضوع يضم مفهومين متشابكين: المقاربة التشاركية والبيئة حيث أن الأساتذة المتدخلين أحاطوا الموضوع بشكل عام، وأن الفاعل المدني لم يستوعب بعد هذه الترسانة القانونية وإذا قمنا بتحليل إجمالي يمكن القول إن هناك حصيلة محتشمة، وطرح سؤالا على السيدة هاجر الخمليشي حول مشاركة الأحزاب السياسية والنقابات في الحملات الترافعية بطنجة هل كان لها دور في إنجاح هتين التجربتين.

وتفاعل المتدخلون مع الأسئلة حيث أكدت السيدة هاجر الخمليشي على مساهمة الفاعل السياسي والنقابي الذي يترجم لغة المجتمع المدني إلى لغة سياسية قابلة للتفاوض وركزت على ضرورة تعدد الفعاليات وتنوعها.

بينما نوه السيد رشيد الدردابي بجودة المداخلات التي عرفها اللقاء، والاستماع إلى التجارب الناجحة وأن وراء هذه القصص الناجحة هناك قصص لم تكلل بالنجاح منها مرجة سمير وكدية الطيفور بالمضيق وأكد على وجود إشكالات في الإطار القانوني كما أكد على ضرورة استمرار أدوار المجتمع المدني والتظاهر السلمي، وركز على ضرورة التمثيلية الصحيحة في الهيئات الاستشارية التي تعبر عن الانشغالات في عمق القضايا وليست مجرد جمعيات للتأثيث كما نوه بتجربة المنتدى بمرتيل في إحداث الهيئة الاستشارية لحماية البيئة.

عبد المالك أصريح أكد على ضرورة القدرة على تعبئة الموارد المحلية التي تتوفر عليها تجربة طنجة ومرتيل بمواردها الفكرية والمادية واللامادية، كما أكد أننا إزاء تجربة فتية وتطرق إلى اتساع دائرة القرار وتوزيع السلط

ما بين المركز والوحدات الترابية بالمغرب ولازال به أعطاب، هذا مخاض طويل ويجب أن نضع الأمور في سياقاتها ونقول نحن بصدد تجربة تدخل في جدلية الصراع من أجل الديمقراطية ونؤسس لها ونحن في مسار تراكمي يجب أن تبنى فيه الثقة خلال السيرورات وتتنوع فيه الديناميات وأعطى كمثال على ذلك التجربة الناجحة للمنتدى في إحداث الهيئة الاستشارية لحماية البيئة بمرتيل.

جواد الديوري أكد على روح الترافع التي يتملكها منتدى جمعيات مرتيل والجمعيات العاملة في مجال البيئة بمرتيل للتأثير في السياسات العمومية، كما ركز على الفرق الجوهري بين الديمقراطية التشاركية والتمثيلية هو أن الديمقراطية التمثيلية نتعامل مع أشخاص لهم تمثيلية حزبية ولديهم إكراهات حزبية عكس المجتمع المدني الذي يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة ولديه هامش واسع للتحرر وبالتالي يجب عليه الاستفادة من هذه الوضعية لفرض التغيرات، وأكد الأستاذ جواد الديوري على تكامل الديمقراطية التمثيلية و التشاركية، وأكد في الختام على ضرورة التنسيق بين مختلف الفاعلين وأنه كلما تحرر الفاعل الجمعوي من أية قيود والتسلح بالمبادئ والأهداف والقضايا التي يدافع عنها كلما كانت النتائج إيجابية.

السيدة هاجر تليجاني مسيرة اللقاء أبدت إعجابها في كلمة ختامية بمستوى وغنى المداخلات والتدخلات ونوهت بالإنجازات التي يقوم بها المجتمع المدني ووعدت بنشر التسجيل الكامل لفعاليات هذه المائدة المستديرة التي كانت ناجحة بامتياز.

أعد التقرير للمنتدى: إكرام يمبور ومراد بويدان

راجعه: جواد الديوري